المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين النص والتطبيق: مواضيع مختارة

عمل معهد الحقوق، وبدعم من مؤسسة كونراد أديناور /رام الله، من خلال وحدة المساندة التشريعية في مشروعها للعام 2010 على إصدار دراسة بحثية بعنوان "المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين النص والتطبيق: مواضيع مختارة"، حيث تصدت هذه الدراسة لبحث الإطار القانوني والعملي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، نظرا لما تشكله من أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية على الصعيد الفلسطيني باعتبارها تشكل الغالبية العظمى من المنشآت العاملة في أراضي السلطة الفلسطينية، هذا إلى جانب تعدد وتنوع الصعوبات والمعيقات التي تعتري عملها، على الصعيد الفلسطيني .

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة إشكاليات جمّة، في معرض تسييرها لأعمالها، وفقاً للواقع القانوني والعملي في فلسطين، وتعود هذه الإشكاليات لأسباب مالية، أو تنظيمية، أو إدا رية، أو قانونية هذا إلى جانب غياب الإطار القانوني العام الناظم لعملها، من حيث إجراءات تسجيلها وتبعيتها، وضمان مخاطر الاستثمار الخاص بها، وتنظيم علاقتها بغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بما يسهم في دفع تنمية الاقتصاد الفلسطيني، باعتبار أنها تشكل الغالبية العظمى للمنشآت فيه.

وللوقوف على هذه الإشكاليات يصدر معهد الحقوق هذا الكتاب، الذي يشكل دراسة نوعية لمعالجة بعض الموضوعات ذات العلاقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ لتشكل مرجعاً مهمًّا وخصبا لكل باحث في هذه المنشآت، وفقاً للواقع القانوني والعملي.

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم صورة واضحة، حول بعض المحاور التي تتصل بعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بشكل متخصص، ومن جوانب مختلفة، سواء على مستوى تمويل هذه المنشآت والصعوبات التي تواجهها فيه، أو على مستوى علاقة هذه المنشآت بالغرف التجارية ومكوناتها، أو على صعيد علاقتها بالهيئات المحلية وتفاصيلها، وما الذي يمكن أن تقدمه هذه الهيئات للمنشآت، أو على صعيد النزاعات التجارية التي تحصل في هذه المنشآت، وما هي المشكلات التي تواجهها عند فض نزاعاتها، وما هي السبل الكفيلة لحلها بأسرع وقت وبأقل جهد وتكلفة . لقد عولجت هذه الموضوعات ضمن أبحاث متخصصة في ثنايا هذا الكتاب الذي احتوى على خمسة أجزاء، عالج كل جزء منها إحدى الموضوعات السابقة، وفقا للواقع القانوني والعملي.

لغايات إتمام الفائدة العلمية؛ لجأ معهد الحقوق إلى تنفيذ إستبانة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، شملت العينة 448 منشأة في الضفة الغربية وقطاع غزة: 256 منشآة في الضفة الغربية و 192منشأة في قطاع غزة، بنسبة 57% للضفة الغربية، و 43% لقطاع غزة، وتم اختيارها وفقاً للمنهجية العلمية، وقد روعي في توزيع المنشآت أن تتناسب وتوزيعها "حجمها الفعلي"، حسب حجم القطاعات الاقتصادية، والمحافظات بناء على نتائج تعداد السكان والمساكن 2007، حيث غطت الدراسة المنشآت المصنفة على أنها منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم فقط، تم الوقوف من خلال تحليل نتائج الاستبانة على أهم الإشكاليات التي تعاني منها هذه المنشآت، وفقا للواقع القانوني والعملي، وبحسب الموضوعات التي أشرنا إليها.

أخيراً، من المتوقع أن يسهم هذا الكتاب في توجيه البوصلة نحو بعض الموضوعات والإشكاليات التي تعاني منها هذه المنشآت، وآليّة معالجتها في ظل المنظومة القانونية الفلسطينية، بما يتوائم مع طبيعتها وحجمها، وتأثيرها في الاقتصاد الفلسطيني.

فريق البحث الذي عمل على إعداد هذه الدراسة:

أ.د أمين دواس

أ. فايز بكيرات

أ. محمود علاونه

أ. هيا الحاج أحمد